دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة (2001–2019)

The role of small and medium-sized enterprises in economic development within the framework of development programmes (During the period (2001-2019

معارفي فريدة[1]

[1] جامعة محمد خيضر– بسكرة farida.maarfi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/24 تاريخ القبول: 2022/03/20 تاريخ النشر: 2022/04/..12

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى توضيح إنعكاسات البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001– 2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005–2009)، والبرنامج الخماسي للفترة (2010– 2014)، والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو للفترة (2015– 2019)، على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إقتصاد المعرفة كونها ركيزة أساسية تساهم في التنمية الإقتصادية.

من أهم النتائج المتوصل إليها هو تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرامج التنموية، وخلق مناصب شغل، ومساهمتها في رفع الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة.

كلمات مفتاحية: برامج الإنعاش الإقتصادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستوى التشغيل، الناتج الوطني الخام، القيمة المضافة.

تصنيفات JEL : **L32 ;M14**

Summary :

This study aims to show the repercussion of the development programs that Algeria has adopted, represented by the program for the promotion of economic recovery of the period (2001-2004) and the complementary program for the promotion of development, for the period (2005-2009), and the fivefold program for the period (2010-2014), and the complementary fivefold program for the promotion of development for the period (2015-2019) on the development of small and medium-sized enterprises in the framework of the knowledge econy, since it is a fundamental basis of economic development.

المؤلف المرسل: معارفي فريدة، **الإيميل**: farida.maarfi@mail.com

The impact of development programs on the increase in the number of small and medium-sized enterprises, and the creation of employment and its contribution to the rise in gross domestic product and added value.
Key word: development programs, small and medium-sized enterprises, job creation, gross domestic product, added value.
Jel Classification Codes: L32 ;M14

مـــقدمة :

مع تعدد أشكال ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن دورها الريادي في خدمة الفرد والمجتمع والإقتصاد المحلي والعالمي على حد السواء يساهم في توفير مناصب شغل، ودخل معتبر للفرد يكون محفزا للنشاط الإستثماري مما يساهم في التنمية الإقتصادية.

على قدر هذه الأهمية سعت الحكومة الجزائرية إلى إعادة الإعتبار والإعتراف بأهمية المؤسسات الخاصة، ونتيجة لذلك برز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أعتبر وسيلة دفع جديدة للنمو الإقتصادي والتنمية المحلية بشكل خاص، وتماشيا وتنمية وتطوير هذا القطاع قامت الجزائر بتخطيط برامج وسياسات تنموية تعمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كان لها إنعكاسات عليها.

1. إشكالية البحث:

ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحيق التنمية الاقتصادية في إطار البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) ؟

ولأجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

-ماهي مضامين البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر ؟

-ماهي إنعكاسات برامج الإنعاش الإقتصادي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

-ما هي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة، ورفع الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة

2. أهمية البحث:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي من جهة، وتوفير مناصب شغل للأفراد من جهة أخرى؛
- تبني الحكومة الجزائرية لسياسات تخطيط تهدف منها إلى إنعاش النمو في جميع المجالات، مما شجع على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. أهداف البحث:

- عرض الإطار العام، وأهداف البرامج التنموية المعتمدة؛
- توضيح أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل البرامج التنموية.

4. منهج البحث:

- المنهج الوصفي التحليلي: وتم إستخدامه في جانب عرض البرامج التنموية في الجزائر؛
- منهج دراسة حالة: في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية.

5. خطة البحث:

أولا: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001– 2019)؛

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

أولا: البرامج التنموية في الجزائر

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001–2004):

1.1. أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يقوم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مبادئ الطرح الكيتزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال، وتحريك حالة الركود داخل الإقتصاد عن طريق الزيادة في الإنفاق العام والخاص، والإنفاق الاستهلاكي والاستثماري قصد تحفيز المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب ودعم النمو وامتصاص البطالة.

وتتمثل الأهداف العملية التي تم التخطيط لها في:(تومي، 2011، ص216)

–معالجة الفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع؛

-المساهمة في فتح مناصب شغل لاسيما في البناء والأشغال العمومية والسكن؛

-تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية وذلك من خلال:

-الإسراع في وتيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية؛

-الشروع في إنجاز حظيرة للمعلوماتية، كخطوة أولى نحو إرساء إستراتجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

-مواصلة المجهودات الخاصة بالمناطق الصناعية، من حيث تطهير العقار الصناعي

-العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي لتوفير شروط التنمية المستدامة، والشروع في تحقيق خيار الهضاب العليا؛

-دعم البرامج المخصصة لتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة؛

-العمل على برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية الريفية و الحضرية بشبكة توزيع الغاز؛

-إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع.

2.1. مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يقوم مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الحكومة الجزائرية على مجموع مخصصات مالية موزعة على طول الفترة، حيث بلغت قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، أين خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، والنقل، وتحسين المستوى المعيشي، وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية. (نصير، زلاسي، 2014، ص3)

وفيمايلي محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: (زرمان، 2010، ص ص 200، 203)

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، متضمنًا المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات ؛
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل بشكل أحسن بظاهرة الجفاف ؛
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في المناطق الريفية؛
- حماية النظام البيئي الرعوي؛

- مكافحة الفقر والتهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج في هذا المجال بـــ465 مليار دج.
- الصيد والموارد المائية مبلغ 9.5مليار دج.
- التكفل بالانشغالات المحلية، والتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين؛
- العمل على التشغيل الكثيف لليد العاملة بالولايات المحرومة ؛

وقد تركزت جملة المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (1): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المبالغ (مليار دج)	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: نبيل بوفليح، ديسمبر 2012، ص252.

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة بأن مجموع المبالغ ضمن مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي ارتكزت بشكل كبير على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بمبلغ قدره 210.5 مليار دج أي بنسبة40.1% من المبالغ المخصصة، وخصص للتنمية المحلية والبشرية مبلغ إجمالي قدر بـــ204.2مليار دج بنسبة38.8% نظرا لمكانتها الكبيرة ودورها في تحسين الظروف الاجتماعية، وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما دُعم قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبالغ متقاربة قدر الإجمالي بـــ 65.4 مليار دج أي بنسبة12.4% علما أنه قد استفاد من برنامج خاص ابتداءاً من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA ".

كما تم تخصيص مبلغ لدعم الإصلاحات قدر بـــ 45 مليار دج أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة هذا البرنامج التي تهدف إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

1.2. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) :

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ووضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف تمثلت في النقاط التالية: (كرمية، مؤمن، 2014، ص6)

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة في ظل الظروف التي مرّت بها الجزائر خلال فترة التسعينات قصد تحسين الإطار المعيشي، وكتكملة لنشاط القطاع الخاص؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي؛.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية ذلك أنّ تطويرها المتواصل يجنّب مشكلة الندرة التي تتميّز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي ويعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

ويتم تحقيق كل الأهداف المبرمجة في البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال: (تومي، 2011، ص245)

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة، وهو التزام أخذ بعين الاعتبار الاختلالات الممكنة؛
- إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة؛
- توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة؛
- إنشاء 150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية؛
- توفير مليون متر مكعب يوميا من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية؛
- إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، والاجتماعية، والثقافية، والطاقوية، والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية حياة المواطنين في شتى ربوع الوطن.

2.2. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

سمي البرنامج بسياسة دعم النمو الاقتصادي وتزيد القيمة الإجمالية لهذا المخطط عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 8 أضعاف، وذلك راجع بالأساس إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من جهة، وكنتيجة لتراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات من جهة أخرى ، وقد قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دج أي 114مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، وقدر الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه نهاية 2009 بـــ9.680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى. (تومي، تلخوخ، 2014، ص5) وتركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور هي: (بودخدخ، 2010، ص204)

–تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ قدره 1908.5 مليار دج وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات وهي قطاع السكن، وقطاع التربية الوطنية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي؛

–تطوير المنشآت الأساسية والذي يحتل حوالي 40.52% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج، حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على أربعة قطاعات فرعية هي قطاع النقل بمبلغ 700.0 مليار دج، وقطاع الأشغال العمومية بمبلغ 600.0 مليار دج، وخصص مبلغ 393.0 مليار دج لقطاع الماء الذي تضمن انجاز 8سدود وإعادة تأهيل 31 محطة تصفية، وخصص لتهيئة الإقليم مبلغ 10.15 مليار دج.

–دعم التنمية الاقتصادية: تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو دعم التنمية الاقتصادية في ستة قطاعات رئيسية وهي:

- الفلاحة والتنمية الريفية: خصص له 300 مليار دج، والذي يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، ويعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات بعد قطاع الخدمات.
- الصناعة: خصص لهذا القطاع مبلغ مالي قدره 13.5 مليار دج وذلك بقصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.
- ترقية الاستثمار: وتم تخصيص ما يقارب 4.5 مليار دج قصد تهيئة المناخ لجلب الاستثمارات المحلية أو أجنبية.

- الصيد البحري: خصص له ما قيمته 12مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو بتربية المائيات، وكذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات.
- السياحة: حيث خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: خصصت لها ما قيمته 4 مليار دج نظرا لما تلعبه هذه المؤسسات من دور في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل وكذا الأهمية التي تحتلها الصناعات التقليدية.

–تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: وخصص له 203.9مليار دج بهدف تحسين الخدمة العمومية موزعة على القطاعات التالية:

- البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال: وذلك لفك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.
- العدالة: يتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا، و34 محكمة، و51 مؤسسة عقابية.
- الداخلية: والغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.
- التجارة: لتحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بإنجاز مخابر مراقبة النوعية، ومقرات تفتيش النوعية على الحدود.
- المالية: بهدف تحديث الإدارة في قطاع الجمارك والضرائب بالخصوص.

جدول رقم (2): المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,41
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,52
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,85
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1,19
المجموع	4202,7	100

المصدر: عبد الرحمان تومي،2011، ص243.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن البرنامج التكميلي لدعم النمو ركز على مجالين أساسيين وهما تحسين الظروف المعيشية للسكان حيث خصص له مبلغ 1908,5مليار دج أي بنسبة 45,41% من

إجمالي المبالغ المخصصة لهذا البرنامج ، وكذا مجال تطوير المنشات الأساسية باعتباره الركيزة الرئيسية لأي نشاط اقتصادي بمبلغ 1703,1 مليار دج أي بنسبة 40,52% من القيمة الإجمالية للمخطّط.
فالبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) في محتواه لا يختلف عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) فكلاهما أعطوا الأولوية إلى قطاع المنشآت الأساسية وكذا الاهتمام برأس المال البشري، وهاذين القطاعين مهمين جدا في تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل.
كما تدعمت التنمية الاقتصادية بمبلغ 337,2مليار دج بما يعادل ن سبة 8,02% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو، تليها تطوير الخدمة العمومية بمبلغ 203,9 أي بنسبة4,85 %، وفي الأخير برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال بأدنى نسبة 1,19% بمبلغ 50مليار دج.

إن تحقيق النمو الاقتصادي، يستدعي تنويع النسيج الاقتصادي كبديل عن المحروقات عن طريق قطاع التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية ، بهدف توفير الوسائل المادية والموارد والمالية التي تسمح بجعل القطاع موفرا لمناصب الشغل والثروة لا قطاع مستهلكا للاعتمادات المالية فحسب.

3. برنامج التنمية الخماسي (2010–2014) :

1.3. أهداف برنامج التنمية الخماسي (2010–2014):

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي سطره كل من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية بتاريخ 2010/05/24 برنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2010-2014) حيث استهل أشغاله بالبرامج الاستثمارية العامة ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، والتي تعمل على استكمال منجزات كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، فجاء هذا البرنامج كتكملة للبرامج السابقة المطبقة في الجزائر لتحقيق العديد من الأهداف نذكر أهمها في النقاط التالية: (عماري، محمادي، 2013، ص9)

-دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
-تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية؛
-دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
-مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب؛
-دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
-الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
-تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
-النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛

-التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما؛

2.3. مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يندرج برنامج التنمية الخماسي(2010-2014) ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل التسيير العقلاني للإنفاق العام وذلك من خلال: (بوعشة، 2013، ص17)

-لا يمكن تنفيذ أي مشروع معتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية، وما لم يتوفر الوعاء العقاري؛

-إخضاع الدراسات التي يفوق مبلغها 20 مليار دينار لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية؛

-كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛

-تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية؛

-تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العامة؛

-تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

ويقدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بـــ 21.214 مليار دج، ويشمل البرنامج جزئيين: (بوهزة، براج، 2013، ص6)

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل حوالي 130 مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

حسب ملحق بيان السياسة العامة للوزير الأول و من خلال الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج فقد ركز على الأهداف التالية: (مجلس الوزراء، 2010، ص ص 21،7)

-التنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية لهذا البرنامج حيث خصص تقريبا نصف قيمة البرنامج، بمبلغ 852مليار دج لقطاع التربية، كما خصص لقطاع التعليم العالي حوالي 868مليار دج ، و178 مليار د.ج للتكوين والتعليم المهنيين، كما تم تخصيص 3700مليار دج لقطاع السكن، و619مليار دج لقطاع الصحة، كما تم تخصيص قرابة 2000مليار دج لقطاع المياه، بالإضافة

إلى قطاع الطاقة، الشباب والرياضة، والمجاهدين، والثقافة، والاتصال، خصصت لها مبالغ معتبرة لتحسين خدماتها.

–التركيز على المنشآت الأساسية وقطاع الأشغال العمومية والذي خصص له مبلغ 6448 مليار دج بنسبة 31.59 % من حجم البرنامج الإجمالي، خصص منه 3132مليارد ج لقطاع الأشغال العمومية، و 2816 مليار د.ج لقطاع النقل، و 500 مليار دج لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة.

–تحسين الخدمة العمومية وخصص لها مبلغ 1666مليار دج بنسبة 8.16 %من حجم البرنامج، بإعتبارها متعلقة بجانب التسيير وليس الاستثمار في البناء والتشييد، حيث خصص أكثر من 50% للجماعات المحلية والأمن والوطني والحماية المدينة، كما إستفاد قطاع العدالة من22.75% من هذه المخصصات،وقطاع المؤسسات المالية من 17.71%، وقطاع التجارة من 2.34%، وقطاع إدارة العمل فيستفيد من 3.36 %.

–المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية بحجم مخصصات مقدرة بـــ 1566 مليار دج أي بنسبة 7.67% من حجم البرنامج الإجمالي، كما تم التركيز على قطاع الفلاحة والذي خصص له أكثر من 63 % من مخصصات دعم التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى نسبة 25.54 % لأجل تحديث المؤسسات العمومية، وكذا نسبة 6.39 % لأجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–مكافحة البطالة حيث خصص مبلغ 360 مليار دج أي بنسبة 1.76 % من البرنامج الإجمالي لأجل مكافحة البطالة، وذلك من خلال إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، وكذا استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، بالإضافة إلى التشغيل المؤقت.

–دعم البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصصت له 250 مليار د.ج بنسبة 1.22 % من حجم البرنامج، أين تم تخصيص مبلغ 100مليار دج لتطوير البحث العلمي و50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم.

وتم توزيع اعتمادات هذا البرنامج حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3): توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014)

الاعتمادات	القيمة (مليار دج)	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49,59
المنشات الأساسية	6448	31,59

تحسين الخدمة العمومية	1666	8,16
التنمية الاقتصادية	1566	7,67
مكافحة البطالة	360	1,76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1,22
المجموع	20412	100

المصدر: ضيف أحمد، بالقلة إبراهيم ، 2014، ص11.

من الجدول أعلاه نلاحظ كيفية توزيع الاعتمادات لهذا البرنامج أين أولى أهمية كبيرة للتنمية البشرية، حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج بمبلغ 1012 مليار دج أي بنسبة 49.59% وذلك استكمالا لما حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الرئيسية للتنمية وإحداث نمو اقتصادي مستديم، وتتضمن التنمية البشرية كل من قطاع التربية، والتعليم العالي، والتكوين المهني، والصحة، والسكن، والمياه، والطاقة ...الخ، كما أعطى البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية حيث قدرت نسبة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع بـــ 31.59% بمبلغ 6448مليار دج، وهذا لتحسين البينة التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو.

أما بقية المجالات فقد خصصت لها مبالغ متفاوتة، فتحسين الخدمة العمومية خصص له مبلغ 1666مليار دج أي بنسبة 8.16% من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا البرنامج، ومبلغ 1566مليار دج للتنمية الاقتصادية أي بنسبة 7.67%، أما اعتمادات مكافحة البطالة، والبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال فكانت ضعيفة بنسبة 1.22% لهذه الأخيرة وبنسبة 1.76% لمكافحة البطالة.

إن برامج قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تهدف إلى مواصلة عصرنة وإنجاز المنشآت الأساسية للاتصالات بهدف ترقية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، كما يعمل القطاع على مواصلة العمليات الجاري تنفيذها في مجال البريد بغرض تنويع الخدمات وتحسين نوعيتها عن طريق تكثيف الشبكة البريدية وتجديدها لتوفير ظروف استقبال مناسبة تسمح بترقية الخدمة العمومية في هذا المجال.

4. البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

1.4. أهداف البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

يعتبر البرنامج الخماسي لتوطيد النمو تكملة للبرامج السابقة، حيث تم فتح صندوق لتسيير عمليات الإستثمارات العمومية تحت رقم (143 302) ، وتتمثل أهدافه في: (مناد، مزريق، 2020، ص212)

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية،و التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز...إلخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي لناتج المحلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة2019؛
- الاهتمام بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- الإهتمام بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وفي بداية عام 2015 سجل تراجع مستمر في أسعار البترول، ومن أجل تدارك الوضع الاقتصادي قامت الحكومة بترشيد النفقات العامة،وفي 31 ديسمبر 2016 تم غلق حساب هذا البرنامج وفتح حساب آخر بعنوان "برامج الاستثمارات العمومية "بمبلغ قدر بـــــــ 300مليار دج خلال الفترة (2017-2019)، وتميزت الفترة بتسجيل انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، والإقتصار على المشاريع ذات الأهمية القصوى، كما تم تجميد كل المشاريع، وهو ما أثر سلبا على أهداف البرامج الخماسي لتوطيد النمو الإقتصادي، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

1 –مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار برنامج النمو الاقتصادي للفترة (2001– 2004):

سعى برنامج دعم النمو الإقتصادي إلى تشجيع الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر ذلك من خلال الزيادة المعتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي بدورها ساهمت في توفير مناصب عمل مما ساعد على تخفيض نسبة البطالة، وهو ماسنوضحه في النقاط التالية:

1.1. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2004):

عرفت هذه الفترة إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان يهدف إلى تشجيع إنشاء هذه المؤسسات، والجدول التالي يبين تطور عددها خلال الفترة (2001– 2004):

جدول رقم (4): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001– 2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
	عدد	عدد	عدد	عدد
مؤسسات خاصة	179893	189552	207949	225449
مؤسسات عامة	778	778	778	778
نشاطات حرفية	64677	71523	79850	86732
المجموع	245348	26183.35	288587	312959

المصدر: كشاط أنيس، برباش توفيق، 2013، ص12.

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2004) حيث بلغ عددها عام 2001 245348 مؤسسة ليرتفع إلى 261835 عام2002، وفي عام2003 إلى 288587 مؤسسة، ثم تطور عددها إلى 312959 مؤسسة عام2004 وتعتبر هذه الزيادة والتطور من بين أهداف القانون التوجيهي للمؤسسات وهو ما شجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2001-2004):

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الوسائل الفعالة في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة، ويظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (5): مساهمة المؤسسات في توفير مناصب عمل الفترة (2001-2004)

طبيعة المؤسسات	2001	2002	2003	2004
المؤسسات الخاصة	503541	538055	207949	225449
المؤسسات العمومية	74763	74763	74763	71826
المؤسسات التقليدية	158758	7152	79850	173920
المجموع	737062	684341	704999	838504

المصدر: طبايبية سامية، عناني ساسية، 2013، ص10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل للفترة (2001-2004) حيث تتزايد القيمة في المؤسسات الخاصة أكثر من المؤسسات العمومية حيث إرتفع عددها من 737062 عامل عام2001 إلى 838504 عام 2004.

3.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة للفترة (2001 –2004)

جدول رقم (6): مساهمة المؤسسات في الناتج الداخلي والقيمة المضافة الفترة (2001–2004)

	السنوات	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام	مؤسسات خاصة	1560.2	1679.1	1884.2	2146.75
	مؤسسات عامة	481.5	505	550.6	598.65
	المجموع	2041.7	2184.1	2434.8	2745.4
القيمة المضافة	مؤسسات خاصة	1473.73	1585.3	1784.49	2038.84
	مؤسسات عامة	1742.71	286.79	312.47	344.87
	المجموع	1742.71	1872.09	2096.96	2383.71

المصدر: معطى خير الله، بزازي سامية، 2013، ص11.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المساهمة المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حيث إرتفعت قيمة المساهمة من 2041.7 مليار دج عام 2001 إلى 2745.4مليار دج عام2004 أي زيادة بمقدار 704,7مليار دج، كما سجل تزايد في رفع القيمة المضافة من سنة إلى أخرى إلى أن بلغت 2383.71 مليار دج.

2– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار بالبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005– 2009):

قي إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو التي شرع في تطبيقها منذ عام 2001 خاصة مع تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم إحتياطي الصرف نتيجة إرتفاع أسعار البترول، تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ما ساهم في توفير مناصب عمل، والزيادة الملحوظة في الناتج الوطني الإجمالي والقيمة المضافة.

1.2. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005–2009):

يظهر الجدول التالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو:

جدول رقم (7): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005–2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مؤسسات خاصة	245842	269806	293946	392013	455398

مؤسسات عامة	874	739	666	626	591
نشاطات حرفية	96072	106222	116347	126887	169080
المجموع	342788	376767	410959	519526	625069

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، (2005-2009).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث إرتفع عدد المؤسسات الخاصة من 245842 عام2005 إلى 455398 مؤسسة عام2009، أي بزيادة قدرها 209556.

أما المؤسسات العمومية التي تشكل جزءا ضئيلا فقد تراجع عددها من 874مؤسسة عام2005 إلى 591 مؤسسة عام 2009 وهذا راجع إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى، وفي الإجمال يمكن القول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من 342788 مؤسسة عام 2005، إلى 625069 عام2009.

2.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2009):

جدول رقم (8): مساهمة المؤسسات في توفير مناصب عمل الفترة (2005-2009)

طبيعة المؤسسات	2005	2006	2007	2008	2009
مؤسسات خاصة	888829	977942	1064983	1233073	1363444
مؤسسات عامة	76283	61661	57146	52786	51635
مؤسسات حرفية	192744	210344	233270	254350	341885
المجموع	1157856	1252647	1355399	1540209	1756964

المصدر: معطى خير الله، بزازي سامية ، 2013، ص19.

يوضح الجدول أعلاه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، حيث تتزايد توفرها في المؤسسات الخاصة أين بلغت مساهمتها بـــ 888829 منصب شغل عام 2005، ثم إرتفعت إلى 1363444 عام 2009، أما المؤسسات العمومية وفرت 76283 منصب شغل عام2005 ثم إرتفعت إلى 51635 عام2009، وإجمالا في مجموع مناصب الشغل فقد سجل إرتفاع التوظيف من 1157856 منصب شغل إلى 1756964.

3.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة للفترة (2005– 2009):

جدول رقم (9): مساهمة المؤسسات في الناتج الداخلي والقيمة المضافة الفترة (2005–2009)

	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام	مؤسسات خاصة	2364.5	2740.06	3153.77	3574.07	4162.02
	مؤسسات عامة	651.0	704.05	749.86	760.92	816.80
	المجموع	3015.5	3444.11	3903.63	4334.99	4978.82
القيمة المضافة	مؤسسات خاصة	2239	2634.46	2986.07	3383.57	3954.5
	مؤسسات عامة	369.3	376.82	420.86	406.84	432.05
	المجموع	2608.3	3011.28	3406.93	3790.41	4386.55

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2010، ص35.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إرتفاع مساهمة القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام من سنة إلى أخرى ففي عام 2005 كانت قيمة الناتج الداخلي الخام في القطاع العام 6510 مليار دج لترتفع إلى 816.80مليار دج، أما في القطاع الخاص فقد إرتفعت القيمة من 2364مليار دج إلى 4162.02مليار دج وتمثلت قيمة إرتفاع الناتج الداخلي الخام في القطاعين بـــ 1963.32 مليار دج.

بالنسبة للقيمة المضافة فقد إرتفعت بدءا من سنة 2005 من 2608.3مليار دج إلى 4386.55 مليار دج سنة 2009.

3– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرنامج الخماسي للفترة (2010– 2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل 10سنوات ببرنامج دعم النمو الإقتصادي عام 2001، وتواصلت ديناميكية البرامج من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي إنطلق في 2005، وصولا إلى البرنامج الخماسي للفترة (2010–2014) والذي له مساهمة معتبرة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كان لها دور بارز في التنمية الإقتصادية.

1.3. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010–2014)

تظهر مساهمة المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تزايد أعدادها كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (10): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013
مؤسسات خاصة	618515	658737	711275	747387
مؤسسات عامة	557	572	557	547
نشاطات حرفية	-	146881	-	-
المجموع	619072	659309	711832	747934

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية،2012، ص11.

يتضح من الجدول تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي عام 2010 كان عددها 618515 ليرتفع إلى 658737 مؤسسة عام2011 لترتفع عام 2013 إلى 747387 مؤسسة.
وبملاحظة محدودية وإضطراب تطور أعداد المؤسسات العامة من 557مؤسسة عام 2010 إلى 547عام 2013. أما المؤسسات الخاصة فهي في تزايد مستمر طيلة فترة البرنامج لتبلغ 747387 مؤسسة عام2013.

2.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل للفترة (2010-2014):

جدول رقم (11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل للفترة (2010-2014)

طبيعة المؤسسات	2010	2011	2012	2013	2014
مؤسسات خاصة	1577030	1675111	1728046	1869363	2 035 219
مؤسسات عامة	48656	48086	48415	46132	47085
المجموع	1625686	1724197	1776461	1915495	2 082 304

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية،2012، ص11.

تظهر مساهمة المؤسسات الخاصة والعامة في خلق مناصب شغل من أجل القضاء على البطالة، فيظهر تطور حجم التشغيل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ 1625686 عام 2010 ليرتفع خلال السداسي الأول من عام 2013 بـــ 1915495 منصب شغل، ويتطور إلى 2 082 304 خلال السداسي الأول عام2014.

3.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة خلال الفترة (2010- 2014):

جدول رقم (12): مساهمة المؤسسات في الناتج الداخلي والقيمة المضافة للفترة (2010–2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام	11991564	14588532	16208698	16643834	17205106
الناتج خارج قطاع المحروقات	7811206	9346029	10672317	11675815	12547295
خارج قطاع الفلاحة	10976305	13405316	14787005	15003828	15433611
خارج قطاع المحروقات والفلاحة	6795947	8162813	9250623	10035809	10775799

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات،2015،ص ص18،28.

يظهر من الجدول أعلاه أن قيمة الناتج الداخلي الخام في تطور ففي عام 2010 كان مجموع الناتج 11991564مليار دينار، ليصل إلى 17205106 مليار دج عام2014، كما سجل تطور في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة من سنة لأخرى إلى أن بلغ عام 2014 15433611 12547295مليار دج على التوالي.

ونلاحظ تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات والمحروقات إلى أن بلغ 10775799مليار دج عام2014.

4– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرنامج الخماسي لتوطيد النمو للفترة (2015–2019):

1.4. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015–2019):

ساهم البرنامج الخماسي لتوطيد النمو في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر ذلك من تزايد أعدادها كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (13): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015–2019):

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات معنوية	520875	575906	609344	628219	671267
مؤسسات طبيعية	169238	221083	222570	237457	247275
مؤسسات عامة	532	390	267	261	243
نشاطات حرفية	206166	239242	242322	260652	274574
المجموع	896811	1022621	1074503	1141863	1193339

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات،2019، ص:16

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف إمتصاص البطالة حيث إرتفع عدد المؤسسات من سنة لأخرى على إختلافها من 896811 مؤسسة عام 2015 إلى 1074503 مؤسسة عام 2017 ليزداد إلى 1193339 مؤسسة عام 2019، أما المؤسسات العمومية التي تشكل جزءا ضئيلا فقد تراجع عددها من 532مؤسسة عام2015 إلى 267مؤسسة عام 2017، وإلى 243مؤسسة عام 2019 وهذا راجع إلى انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

2.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل للفترة (2015-2019):

جدول رقم (14): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل خلال الفترة (2015-2019)

طبيعة المؤسسات	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	2192068	2452216	2578279	2668173	2 864566
مؤسسات عامة	46165	35698	23679	22073	21085
المجموع	2 238233	2 487914	2 601958	2 690246	2 885651

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، (2015-2019).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل للفترة (2015-2019) حيث تتزايد القيمة في المؤسسات الخاصة أكثر من المؤسسات العمومية حيث إرتفع عددها من 2192068 عامل عام2015 إلى 2 864566عام 2019، أما توفير مناصب عمل في المؤسسات العمومية فهو محدود وفي تراجع مستمر من 46165 عامل عام 2015 إلى 21085 عامل عام 2019 وهذا راجع إلى تجميد كل المشاريع الإستثمارية العمومية التي كان لها أثر سلبي على أهداف البرامج الخماسي لتوطيد النمو الإقتصادي، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.

وبشكل عام نلاحظ أن مساهمة المؤسسات خاصة أو عامة في توفير مناصب عمل ضمن المخطط الخماسي لتوطيد النمو (2015-2019) بشكل محدود حيث سجل عام 2015 توفير 2 238233 منصب شغل، مقارنة بـ عام 2016 487914 ، وبلغ عام 2019 2 885651 منصب عمل.

3.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الفترة (2015-2019):

جدول رقم (15): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2015–2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41	659 5.73
مؤسسات عامة	1313.36	1414.65	1291.14	1362.21	1 171 9.45
المجموع	9237.87	9943.92	10106.8	10886.62	18315.18

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، (2015–2019)، رقم 33،17،29،31، 35،36.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إرتفاع مساهمة القطاع الخاص من القيمة المضافة من سنة إلى أخرى ففي عام 2015 كانت القيمة المضافة في القطاع الخاص 7924.51 مليار دج لترتفع إلى 659 5.73مليار دج، أما في القطاع العام فقد إرتفعت القيمة من 1313.36مليار دج عام 2015 إلى 1 171 9.45مليار دج عام 2019، وتمثلت قيمة إرتفاع القيمة المضافة في القطاعين من عام 2015 بـــ 9237.87 مليار دج إلى 18315.18 مليار دج عام 2019.

جدول رقم (16): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خلال الفترة (2015–2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع الفلاحة	5318	7 094	6392	7168	7481
قطاع المحروقات الطاقة والمناجم	2557	3 201	2843	2985	3066
قطاع البناء	165108	169 124	177727	185137	190170
الصناعات التحويلية	81348	99 275	92804	99938	103693
الخدمات	266544	298 692	316044	585983	614375
االصناعات الحرفية	–	–	–	260652	274554
المجموع	520875	577 386	595810	1 141 863	1 193 339

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الديوان الوطني للإحصائيات،2019.

يظهر من الجدول أعلاه أن قيمة الناتج الداخلي الخام في تطور، ففي عام 2015 كان مجموع الناتج 520875 مليار دينار، ليرتفع إلى 386 577مليار دج عام 2016، كما سجل تطور في

الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في قطاع البناء والصناعات التحويلية والخدمات حيث بلغت نسبة مساهمة القطاعات 29.83 %، 15.58%، 53.04% على التوالي عام2017.

ويظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات حيث بلغ 190170 مليار دج بنسبة 15.94 % عام2019 في قطاع البناء أين تم تكملة المشاريع الإستثمارية الضرورية تبعا لما جاء في مضمون البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي.

خلاصة البحث :

إجمالا مما تقدم نستخلص بعض من النتائج ونقدم عنها توصيات كمايلي:

نتائج البحث:

- باشرت الجزائر إصلاحاتها التنموية ببرامج إستراتيجية ثلاث تمثلت في برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة(2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة(2005-2009)، والبرنامج الخماسي للفترة (2010-2014)، والتي تهدف إلى تحسين البنية التحتية، ورفع المستوى المعيشي، وتطوير المنشآت الأساسية، وتطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال والتي كان لها تأثير إيجابي على كل القطاعات؛
- سعت الحكومة الجزائرية جاهدة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج التنموية التي خصصت لها مبالغ مالية كبيرة والذي ساهم في تطورها، ورقيها ما سمح بخلق مناصب عمل، حيث أعتبرت كآلية لمكافحة البطالة.
- عرف قطاع المؤسسات تطورا ملحوظا حيث بلغ عددها في 2001 بـ 24534 مؤسسة، وتطورت عام2003 إلى 747934مؤسسة صغيرة ومتوسطة؛
- نظرا لضخامة المبالغ المالية المخصصة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في توفير مناصب شغل جديدة في القطاعات الخاصة والعامة، والإدارات العمومية والمؤسسات، والقطاع الفلاحي، وغيرها؛
- تبرز مساهمة البرامج التنموية للفترة (2001-2014) بشكل إيجابي من خلال تخفيض نسبة البطالة من 27.30٪ عام2001 إلى 23.7٪ عام2003، ثم إلى 9.8٪ عام2014.
- يعتبر البرنامج الخماسي لتوطيد النمو (2015-2019) هو تكملة للبرامج السابقة، ساهم في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر من تزايد أعدادها من 896811 مؤسسة عام 2015 إلى 1074503 مؤسسة عام 2017 ليزداد إلى 1193339 مؤسسة عام

2019، ما عمل على خلق مناصب عمل مقدرة بـــ 2192068 عامل عام2015 لترتفع إلى 864566 2عام 2019.

التوصيات المقترحة:

–ضرورة السعي نحو تكثيف الجهود من خلال العمل على تشجيع إنشاء مؤسسات في المناطق النائية والجنوب لتوسيع دائرة التنمية والمساهمة في خلق مناصب شغل؛

–من الأهمية أن تعمل الحكومة على تقييم ما حققته أو ما فشلت في تحقيقه من خلال البرامج التنموية السابقة، و أن تركز على إستثمارات عمومية أكثر أهمية.

–يتعين على الحكومة الجزائري التنويع خارج قطاع المحروقات، كالفلاحة، والخدمات... وهو ما يشكل تحديا كبيرا في ظل الظروف الراهنة.

قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

–عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع وآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر،2011.

- **الأطروحات:**

– بودخدخ كريم،" **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**(2001–2009)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2009-2010.

- **المقالات:**

– بوفليح نبيل ،"**دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة** (2000–2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، (العدد 12، ديسمبر 2012).

– زرمان كريم،"**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، (العدد 07، جوان 2010).

- **المداخلات:**

– بوعشة مبارك، "**الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية "مقارنة نقدية"**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، يومي 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

- بوهزة محمد، براج صباح، " **أثر برنامج الاستثمارات العامة على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009**"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، يومي 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.
- تومي عبد الرحمان، تلخوخ سعيدة،"**أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**"، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)، يومي 12/11 نوفمبر،2014، جامعة البويرة، الجزائر.
- ضيف أحمد، بالقلة إبراهيم ،"**أثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر** " ، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)، يومي12/11 نوفمبر2014، جامعة البويرة الجزائر.
- عماري عمار، محمادي وليد،" **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**" ، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، يومي 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.
- كرمية توفيق، مؤمن عبد الكريم،"**برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسات التشغيل بالجزائر (2001-2014)**"، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)، يومي 12/11 نوفمبر، 2014، جامعة البويرة، الجزائر.
- نصير أحمد، زلاسي رياض، "**التحليل الكمي لأثر برامج التنمية في الجزائر على نمو العمالة (2001-2014)**"، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)، يومي 12/11 نوفمبر،2014، جامعة البويرة، الجزائر.

- **المنشورات:**

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، (2005-2009- 2010).
- الديوان الوطني للإحصائيات، (2015- 2019).
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، (2015-2019)، رقم 31،29،17،33، 35،36.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي الجزائر، يوم24 ماي 2010.